



الافتتاحية | بقلم المحرير العام  
اللواء عباس ابراهيم

## خطر انتظار الخارج

بانتخاب رئيس للجمهورية، اذ يستحيل ان تقوم الدولة من دون رأسها. والمقلق في هذه الانتظارات العديدة انها تستدعي خارجا وليس مهما من يكون.

اعتاد اللبنانيون استدعاء اي خارج، سواء من الشرق او الغرب، يعني ذلك طلب "وصاية"، وعلى اي وجه من الوجوه قلبت المسألة. اما انتظار الخارج فهو ليس حكرا على القوى، ذلك ان بعض الاعلام يروج له على انه الخلاص السياسي، وبالتالي الاقتصادي كون لبنان ساحة، لأن مسؤوليه لم ينجحوا في عبورها كي يكون دولة. بل اكثر من ذلك، فقد حوّلوه صندوقة يريد موافقة عارمة من اللبنانيين بعد ان انخرطوا في انقسام عمودي واقفي فوصل الوضع الى ما وصل اليه من التحلل على كل المستويات، إذا صح التعبير.

اثبتت الوقائع ان كل مشاريع استدعاء الخارج التي انخرطت فيها القوى اللبنانية، كانت تكرر مشاريع غلبة لفريق على الآخر، الى ان يحصل الانفجار. ثم تعود الامور الى سيرتها الاولى ولكن من جانب فريق داخلي ثان يقوم باستدعاء خارج آخر او نقيض. هذه الدائرة الجبونية لم تنقل لبنان ولم تطور وجوده كدولة قيد امثلة. بل بقي لبنان على طبيعته يوم التأسيس، ولم يواكب العصرنة بمعناها التشريعي لمصلحة الاقتصاد والسياسة والمجتمع، واقتصرت الحداثة فيها على المظاهر. اما الجوهر فكانت تنخره التبعية والولاءات، وهذان الاخيران كانا يعكسان وجودهما بقوة على عمل الإدارات والمؤسسات الرسمية.

خطورة انتظار الخارج، وعدم فهم اننا محكومون بالعيش المشترك كمواطنين متساوين، لا يعني الا تأكيد فشلنا ومعنا نظامنا الدستوري والدولة كلها. العلم السياسي يقول ان التوافق هو خصم الديمقراطية، لكن مع عدم وجود الاخيرة فعليا في اداء السلطة، فإن التوافق قد يكون "ضرورة" الآن، توازي من حيث المعنى قيمة الوجود.

لا يحتاج اي كان كبير عناء وجهد لإثبات حجم الاخطار التي تلف لبنان وعلى كل المستويات بعد الانهيار الكبير. لكن ما يجب ان يعاينه اللبنانيون بدقة هو خطورة انتظار الخارج ليجاد حل لهم سواء في انتخاب رئيس للجمهورية، بعدما صار الشغور الرئاسي كأنه شيء عادي، او سواء في انتاج مقاربة للاصلاح السياسي - الاقتصادي الذي يجب ان يكون اليوم قبل الغد. ما تكرر على مستوى التعاطي مع خلو الموقع الرئاسي وتعطل آلية النظام البرلماني الجمهوري يشي بأننا لم نبلغ سن الرشد السياسي الذي يخولنا حفظ الانتظام العام للمؤسسات الدستورية المكونة للدولة واجهزتها.

العتب الذي اصاب الدولة واجهزتها لم يكن "غضبة" من السماء. ما حصل كان نتيجة مسار عميق يعود تاريخه الى لحظة اقرار وثيقة الوفاق الوطني وعدم التزام تنفيذها في شتى المجالات. ولو طبقت بنودها كما يجب وتم تصويب بعضها لكانت اعطت نظامنا الدستوري مناعة سياسية حالت دون الكارثة التي انتهينا اليها. وقد يكون اهمها اعتماد قانون للانتخابات النيابية عصري وحديث، يدفع بالوحدة الوطنية الى الامام لا ان يرددها الى شرانقها المذهبية والطائفية، حتى صارت احوال اللبنانيين تتجه بسرعة نحو التشدد. وكان لهذا القانون ان يجد طريقه لو تم تأمين الضمانات للطوائف على مستوى اقرار مجلس الشيوخ واللامركزية الادارية الموسعة. والبندان الاخيران كانا حتما عاملين مهمين واساسيين في توطيد قانون انتخابي عصري. الآن، لم يعد يجدي العتب السياسي نفعا في تعبيد الطريق للمضي قدما الى الامام. النقاش عاد الى مربع السؤال الاكثر ارباكا، ألا وهو: ما العمل لوقف الانهيار اولا، وكيف السبيل الى اعادة النهوض ثانيا؟

في الوقائع الملموسة، لا اجوبة عن هذين السؤالين. ما هو واضح اكثر ان القوى السياسية اللبنانية، على اجمالها تنتظر "تطورا ما" خارجيا ليحدث فرقا في الداخل. هذا المنتظر يتعلق